عشر عشرة اي مرة وعليه التعيين وكان سائر انواع التعليق
غير كلام حوي ونوعلق بكلما اي ونوقع المدلول الاولين فقط
كما قاله ابن المقيب فمجموعة عشر ترد ذا فيها صفة الواحدة اربع
مرات وصفة الاثنين مرتين وصفة الثلاثة مرة واحدة وصفة الاربعة
كذلك وخرج بتوقيع مثبت المنفي فكل الادوات فيه للفور الا ان
تقطع قد وقع ثم التوقيع الصغير وكلما تقتضي الفور وطرق النفي
الا لفظة ان تقطع فانها للتراخي فاذا قال اذا لم افعل او تقضي كذا
فانت طالق فمضى زمن يمكن فيه الفعل المعلق عليه ولم يفعل
طلقت وكذا اذا قال متى لم اطلقك او ما او كلما او اي حين او زمان
لم افعل او تمضي كذا فانت طالق فمضى زمن يسع ولم يفعل طلقت
على المذهب كلفظ اذا لم فاذا علق بان كقوله ان لم افعل او تفعل
كذا فانت طالق فلا يقع الطلاق حتى يحصل اليأس من الفعل فانها
للتراخي كما تقدم عند امحض ما في الروضة وبتبين المنقطن مما يقع
على اكثر العوام من قولهم اذا لم افعل او تفعل كذا فانت طالق بصيغة
اذا وحتى على ذلك زمان يمكن فيه الفعل من غير فعل مع التمادي
على العاشرة في احدى طالقين قد هم فتقع واحدة بطلاق
الدواك والحاصل ان لك بحمد الله عدادوي واحد واثنان
وثلاثة واربعة ثم تزيد ثلاثة لتكرر الواحد ثلاثة اخرات واثنين
لتكرير كل مرة في طلاق الرابع والحمد لله عشر ومتى تذكرت
ان لكرر العدد حصول مرة اخرى ولاحسب المرة الاولى سهل
عليك باب الصوم او واربع عجد في الحادي العدد واهو
قد ولا تقليت اي اذا وجد المعلق عليه بعد الكمال في
الصبي خلافا للحلبي المجنون غير المتعدي المائم
وان قال لبعد اسقاطه اجزته او اوقعته رفع التكليف
فلو اتلف عليهم شيئا وان كانت اتلافاتهم معتبرة لانه

من

من باب ربط الاحكام بالاسباب وهذا الجنون اي الواقع في
السكر والمراد سكر هو من اصابه المرام وهو من يهذي
الدماغ فيختلط العقل الناقص العقل اي عن حصل له من غدم
معرفة نفرقد يقع عن اسمك الخطا اي الموجده به والاهو
واقع منهم والاتلاف مضمون فطلقة واحدة اي واذا تم عما
عليها فانضباطها منع خالف وقع الطلاق اووافقه ونوى
ما اكره عليه وخرج بما جلا ما لو قال الا ستثنى ما اذا ذكر
زمنا قريبا جدا اوجرت العادة بانه لا يكلف اقوى في الباري
على الجاري لكن صفة الرملي ثم هذا في الدور وهو انه
يلزم من وقوع المعلق عدم وقوعه هل يمنع ام لا ويفصل بكل ذلك
وفيما يشبه ذلك كصعود السماء اي كقوله ان صعدت السماء اما
لو قال ان لم تصعد السماء فانت طالق فانها تطلق حالا لتحقق
الحنث بمضي لحظة والذي قاله الزيادي انها لا تطلق حتى في الثاني
الا بايأس فيراجع والمين فيما ذكر منعقدة كما ذكر فقدم
وقوع الطلاق بذلك لا ينافي التفاء الحنث حتى تترتب عليه الكفارة
فيحنث في امر اوجرين هو المعتمد في اليمين بالله تعالى المكره
بفتح الراء كما مختار كاح المولى ولو ادعى وقوع الطلاق سنة حال صاه
او حيضه او وقوعه او الراهد واسئل كو الصب وهو كو المجنون ووجد
كو الاكراه صدق بيمينه والا فلا دون الاكراه ما لو حلف ليطانها قبل
نومه فنبه النوم بحيث لو شاء رده بشرط ان لا يمهله بحيث يمكن منه قبل
علمه بوجود كذا لو حلف ليطانها زوجة الميل فوجدها حائضا
او نفسا وقد فجاءت فيه وليس من امة اليوم فوجدها حائضا
منه بحيث لم يمكنه الرجوع واطلاق الم يقع لو ما يعم ما
لو كذا ثم مجرد عن الدفع فلا حنث عليه اذا كان العجز من جهة الحلف اي
في اليوم المذكور كما تعلم الموفق في الشرح الصغير فصل

Copyright © King Saud University